إعلان إسطنبول

الصادر عن
المؤتمر الوزاري الأول حول التنمية الاجتماعية
تحت شعار: " ضمان المساواة الاجتماعية والرفاه للجميع في الدول الأعضاء: الفرص والتحديات"

إسطنبول – الجمهورية التركية

9 ديسمبر2019

إعلان إسطنبول

نحن، وزراء وممثلي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركين في الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري حول التنمية الاجتماعية، المنعقدة في إسطنبول بالجمهورية التركية يوم 9 ديسمبر 2019 تحت شعار: " ضمان المساواة الاجتماعية والرفاه للجميع في الدول الأعضاء: الفرص والتحديات"؛

إذ نعرب عن عزمنا على تطوير العلاقات الأخوية وتعزيز الوحدة والتضامن فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في شتى المجالات وعلى جميع الأصعدة؛

وإذ نؤكد مجددًا التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك صون القيم الإسلامية للأسرة وحقوق الطفولة وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وبالعمل على صون وتعزيز دور الأسرة باعتبارها الركن الأساسي والطبيعي للمجتمع؛

وإذ نسترشد بالبيانين الختاميين الصادرين عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورتيه الثالثة عشرة (إسطنبول، 14 و15 أبريل 2016) والرابعة عشرة (مكة المكرمة، 31 مايو 2019) وبالقرار رقم 46/4-ث الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية (أبو ظبي، 1-2 مارس 2019)؛

وإذ نستذكر حصيلة الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري حول تعزيز مؤسسة الزواج والأسرة والمحافظة على قيمها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي انعقدت يومي 8 و9 فبراير 2017 في جدة بالمملكة العربية السعودية، والدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالطفولة، التي انعقدت في الرباط بالمملكة المغربية يومي 21 و22 فبراير 2018؛

وإذ نستلهم من برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي-2025، الذي يشجع، في إطار المجال ذي الأولوية المتعلق بالنهوض بالمرأة وتمكينها ورفاه الأسرة والضمان الاجتماعي، وضع سياسات عامة لتنمية الأسرة وإنشاء خدمات اجتماعية فعلية وموثوقة لفائدة الأسرة والطفولة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة؛

وإذ نأخذ علمًا بالقرار رقم (A/HRC/26/11) حول حماية الأسرة، الصادر عن مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، وباتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي صدّقت عليها كافة الدول الأعضاء، وأيضًا بخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وباتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

وإذ نقرّ بالدور الذي تضطلع به الأسرة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الطبيعية الأساسية والجوهرية للمجتمعات المسلمة، وأيضًا بالدور الذي تؤديه السياسات العامة الخاصة بالأسرة في تحسين مستوى التعليم وإذكاء الوعي وبناء القدرات الإنسانية في سبيل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، **وإذ نؤكد** على الدور الرئيسي لكبار السن في نقل العادات والقيم الثقافية والتنشئة الاجتماعية للأفراد اليافعين داخل الأسرة ورعايتهم؛

وإذ نسجل بقلق التحديات والتوجهات الراهنة التي تؤثر على مؤسستي الزواج والأسرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وأيضًا ما أوردته بعض التقارير عن وجود حوالي 60 مليون طفل غير ملتحقين بالتعليم الابتدائي، وأن الطفولة تواجه تحديات وعراقيل شائكة في البلدان المتضررة من الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة و/أو من عدم الاستقرار بشكل عام؛

وإذ نشيد بما تبذله الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة من جهود في المجالات المرتبطة بالأسرة والطفولة وحماية كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، **وإذ نعرب** عن رغبتنا في زيادة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات، بطرق منها تنسيق السياسات وتبادل أفضل الممارسات وتقاسم الخبرات وبناء القدرات:

1. **نشجع** التعاون والحوار النشيطين بين الدول الأعضاء وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يمكّن من زيادة التعاون والتنسيق في مجال وضع السياسات وبلورة البرامج وتنفيذها، من أجل تعزيز ودعم الأسرة ورفاه الأطفال، وتعزيز الرفاه والضمان الاجتماعي لكبار السن وذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم الفعالة في مجتمعاتهم.

2. **نرحب** بالمبادرة التي تقدمت بها الجمهورية التركية، رئيس المؤتمر، بالتنسيق مع الأمانة العامة وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، والمتعلقة ببدء حوار بين كافة الجهات المعنية بهدف وضع إطار عام للتعاون والتنسيق في هذه المجالات، مما سيمكّن، في جملة أمور، من تبادل الخبرات من خلال ورشات العمل وبرامج التدريب والزيارات الدراسية، وإجراء البحوث والدراسات بهدف تشخيص التحديات الحالية واقتراح الحلول لها.

3. **نقرّ** بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في مواجهة التحديات الاجتماعية، وصياغة التدخلات الملائمة، وتقديم الخدمات للفئات الاجتماعية الضعيفة، مما يجعلها مُكَمِّلةً للجهود العامة، **وندعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز التنسيق والعمل المشترك مع المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجالات الأسرة والطفولة وحماية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة.

4. **ندعم** قيام الدول الأعضاء باتخاذ تدابير قانونية وإدارية واجتماعية للقضاء على جميع الحواجز وأشكال التحيز القانونية والمادية والاجتماعية والتقليدية القائمة، ومنع الإهمال، وإهمال الذات، وسوء المعاملة، والضعف، والعنف ضد الكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في جميع مناحي الحياة.

5. **نقرّ** بأن استراتيجيات العمالة والمهارات ضرورية لكفالة الإدماج الاجتماعي لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمعاتهم ومساهمتهم ومشاركتهم فيها على نحو فعّال، **ونوصي** الدول الأعضاء بالنظر في إدخال سياسات تمييز إيجابي لفائدة هذه الفئات.

6. **نؤكد** على أهمية إدخال أنظمة الحماية الاجتماعية المناسبة والكفيلة بضمان رفاه الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة وحمايتهم الاجتماعية، **ونطلب** من الأمانة العامة، بالتعاون مع الإيسيسكو ومركز أنقرة، إجراء دراسة حول أنواع مختلفة من برامج شبكات الحماية والسلامة الاجتماعية في الدول الأعضاء بهدف تشجيع تبادل أفضل الممارسات.

7. **نشجع** الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير أكثر فاعلية لوقاية الأطفال من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي يتعرضون لها، لا سيما في مناطق النزاع، **ونؤكد** في هذا السياق على أهمية حمايتهم من التحديات والمخاطر المعاصرة مثل الإدمان الإلكتروني، وإدمان المخدرات، والاعتداء على الأطفال عبر شبكة الإنترنت، وعنف الأقران، والتسلط عبر الإنترنت، والتحرش الجنسي على شبكة الإنترنت.

8. **نعرب** عن تقديرنا للجمهورية التركية لاستضافتها ودعمها ومساندتها لملايين اللاجئين من خلال تقديم مساعدة خاصة لهم، **وندعو** الدول الأعضاء إلى زيادة تعاونها وزيادة تنسيق سياساتها لدعم وإعادة تأهيل أسر اللاجئين، وخاصة أطفالهم، وتعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة، ووضع برامج للتكيف الاجتماعي لفائدة الأطفال اللاجئين، وبرامج تدريب لوالديهم، **وندعم** قيام الدول الأعضاء بإنشاء مراكز وطنية للدعم الاجتماعي الأُسري تتولى توفير الخدمات الاجتماعية والتربوية والنفسية الضرورية لعائلات اللاجئين في الدول الأعضاء.

9. **نطلب** من المؤسسات والصناديق ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما البنك الإسلامي للتنمية، بلورة مشاريع ودعم جهود الدول الأعضاء المستضيفة للاجئين لتوفير خدمات ملائمة ويمكن الوصول إليها، بما في ذلك الصحة، والتعليم، وريادة الأعمال، والتدريب المهني، وفرص العمل للعائلات والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

10. **ندعو** الدول الأعضاء وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة إلى تعزيز جهودها لإذكاء الوعي العام، وفقًا للقيم الإسلامية، في مجال تمكين الأسرة ورفاه الأطفال وحماية كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، بطرق منها إنتاج ونشر مواد إعلامية عن طريق الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي.

11. **نطلب** من مركز أنقرة إيلاء الأولوية في أنشطته لجمع البيانات ونشرها في هذه المجالات، والتعاون مع أجهزة منظمة التعاون الإسلامي الأخرى ذات الصلة في وضع برنامج للبحث والمتابعة على مستوى

منظمة التعاون الإسلامي يكون بمثابة إطار توجيهي لبلورة سياسات اجتماعية واقتصادية فعالة تستهدف هذه الفئات.

12. **نرحب** بوضع "استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتمكين مؤسسة الأسرة والزواج" و"استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لرفاه كبار السن"، **ونوافق** على اتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذهما.

13. **نعرب عن خالص امتناننا** لفخامة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية، على تشريف المؤتمر بحضوره، **ونعرب عن بالغ تقديرنا** لوزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية لكرم الضيافة التي حظي بها المشاركون، **ونشيد أيّما إشادة** بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتعاونها ودعمها تنظيم الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري حول التنمية الاجتماعية.

إسطنبول، 09 ديسمبر 2019

{{}}{{}}{{}}